دور البنوك الاسلامية في قطر في تمويل القطاع الصناعي في الفترة 2013-2018

The role of Islamic banks in Qatar in financing the industrial sector between 2013-2018

محمد أحمد المغني [1] *، **أحمد فايز الهرش** [2]

[1] جامعة صباح الدين الزعيم- اسطنبول ، almughanni80@gmail.com

[2] جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، afayh0011@yahoo.com

الاستلام: 2020/06/19 القبول:2020/06/24 النشر: 30 /2020/06

ملخص:

شهد القطاع الصناعي القطري خلال السنوات الماضية تطوراً ملموساً، واستطاع أن يلبي احتياجات السوق من السلع والمنتجات، كما شهد القطاع المصرفي الإسلامي في قطر تطوراً كبيراً في الأصول والودائع والتمويل، وقد نمى التمويل في الأعوام 2013-2018 بمعدل سنوي مركب قدره 9.2%، وتقوم البنوك الإسلامية بدورها في تمويل القطاع الصناعي باستخدام عدة صيغ وأشكال، تحاول هذه الدراسة رصد هذا الدور لتمثل إضافة نوعية بالتركيز على دراسة حالة عملية، والتعرف إلى واقع تمويل القطاع الصناعي، والتحديات التي تواجهه، وسبل تخطيها، ولتحقيق هذا الهدف تم اتبع الباحث المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، بالإضافة إلى المناهج الكيفية المعتمدة على تحليل المقابلات التي تم إجراؤها مع عدد من مسؤولي التمويل في البنوك الإسلامية وخبراء التمويل، وقد خلصت هذه الدراسة إلى الدور الإيجابي الذي تسهم به التمويلات الإسلامية للقطاع الصناعي، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات لتطوير دور البنوك الإسلامية في قطر ولتجاوز التحديات والعقبات في تمويل القطاع الصناعي في قطر.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، القطاع الصناعي، التمويل الإسلامي.

رموز jel: F14, J23

Abstract:

The Qatari industrial sector has witnessed a significant development during the past years, and it has been able to meet the market needs of goods and products. The Islamic banking sector in Qatar has also witnessed a significant development in assets, deposits and financing, and financing has grown in the years 2013-2018 at a CAGR of 9.2%. Islamic banks in their turn to finance the industrial sector using several forms. This study attempts to monitor this role to represent a qualitative addition by focusing on a practical case study, and identifying the reality of industrial sector financing, the challenges it faces, and ways to overcome it. To achieve this goal, the researcher followed the descriptive approach and the analytical approach, in addition to the qualitative approaches adopted in the analysis of interviews that This study was conducted with a number of finance officials in Islamic banks and experts in financing. This study concluded the positive role that Islamic finance contributes to the industrial sector. The study recommended a number of recommendations to develop the role of Islamic banks in Qatar and overcome challenges and obstacles in financing the industrial sector in Qatar.

Keywords: Islamic Banks, Industrial sector, Islamic finance.

(JEL) Classification : F14, J23

* المؤلف المراسل: **محمد أحمد المغني**، الإيميل: almughanni80@gmail.com

1. مقدمة:

أصبحت البنوك الإسلامية خلال ما يزيد عن أربعة عقود على نشأتها من أكثر المؤسسات المالية التي تشهد نمواً وانتشاراً جغرافياً، وهي تؤدي دورًا هامًا وأساسيًا في التنمية الاقتصادية، وتقع على عاتق البنوك الإسلامية مسؤولية النهوض بالتنمية كونها أسّست لتحمل مسؤولية المال وإدارته، ومن هنا تأتي أهمية البنوك الإسلامية في دعم عجلة الاقتصاد وتمويل المشاريع الاستثمارية، من خلال استخدامها لأساليب العمل المصرفي المتطور والأدوات التمويلية الإسلامية، فإذا كانت البنوك التقليدية تعمل لتجميع الأموال والمدخرات لإعادة توظيفها مقابل الحصول على فوائد أعلى من تلك التي تدفعها على الودائع، فإنّ البنوك الإسلامية تعمل كوسيط وشريك لتجميع الأموال وإعادة توظيفها لتحصل بذلك على نصيب من الربح وتتحمل جزءاً من الخسائر حال وقوعها (عوض، 2017، ص71).

وتشكل التنمية الاقتصادية عنصرًا أساسيًا في رؤية قطر الوطنية 2030، فهي بمثابة محرك التطور من خلال توفيرها كثير من الفرص وضمان حياة أفضل للقطريين، فتنمية اقتصاد قطر تعني إيجاد توازن بين الاقتصاد القائم على النفط واقتصاد أكثر اعتمادًا على المعرفة، وذلك سعيًا إلى تنويع قطاعات الاقتصاد القطري وضمان مناخ أعمال مستقر ومستدام. (جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر،2019).

وقد خطت دولة قطر خلال فترة زمنية قصيرة خطوات ثابتة وقوية في القطاع الصناعي، بحيث قامت بتنويع مجالات الصناعة وتطوير الصناعات المساندة مثل صناعة الحديد والصلب والأسمنت والصناعات الغذائية، وعملت أيضاً على إرساء بنية أساسية متطورة قادرة على خدمة الصناعات الوطنية والاستجابة لاحتياجاتها وتحدياتها المستقبلية، مما ساعد على النهوض بالقطاع الصناعي وزيادة تنافسيته، كما أتاح قيام المشاريع العملاقة التي يجري تطويرها في مجالات الطاقة وتحلية المياه (صحيفة الشرق الاقتصادي، 2017).

هذا وتمثل عملية التمويل دوراً مهما في الحياة الاقتصادية، فهي الأساس الذي يمدّ القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وقد قطعت دولة قطر شوطًا طويلًا في مجال التمويل الإسلامي، محققة عددًا من الإنجازات منذ عام 1982 وحتى عام 2018 حيث أدرجت قطر أكبر صندوق استثماري إسلامي متداول مدرج في دولة واحدة، حيث يمثل التمويل الإسلامي مجالاً كبيراً للنمو في قطر، ولما كان القطاع الصناعي ذي أولوية

للدولة إضافة لتوسع صناديق التمويل الإسلامي في التمويل فإنّ هذه الدراسة تأتي لتسلط الضوء على إسهام البنوك الإسلامية القطرية في تمويل القطاع الصناعي، في الفترة الزمنية 2013-2018.

1.1. إشكالية الدراسة:

أشار مجموعة من الصناعيين والمستثمرين إلى عدد من المطالب الأساسية للنهوض بالقطاع الصناعي القطري والتي كان منها وجود قنوات تمويلية للصناعات الكبرى محلياً، ذلك أن الصناعات فوق المتوسطة تعاني من إيجاد قنوات تمويلية مناسبة، ويحتاج السوق المحلي اليوم إلى الصناعات الكبرى والتي تفوق قيمة استثماراتها 100 مليون ريال (القضاه، 2019) وقد شهد التمويل الإسلامي تطوراً كبيراً خلال الأعوام الماضية، على المستويين الدولي والمحلي، ويعدّ هذا القطاع من أسرع القطاعات نمواً في دولة قطر، حيث تشكل الأصول المصرفية الإسلامية 26% من إجمالي أصول النظام المصرفي في الدولة، وتصنف المصارف الإسلامية في دولة قطر ضمن أكبر المصارف الإسلامية في العالم، كما تعدّ دولة قطر خامس أكبر سوق للتمويل الإسلامي (تقرير شركة بيت المشورة، 2017، 5)، ومن هنا ظهرت مشكلة البحث في بيان مدى إسهام البنوك الإسلامية القطرية في تمويل القطاع الصناعي في قطر.

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما إسهامات البنوك الإسلامية القطرية في تمويل القطاع الصناعي في الفترة 2010-2018؟

وينبثق عن السؤال الرئيس السابق، الأسئلة الفرعية الآتية:

أ. ما صيغ التمويل الإسلامية التي تتبعها البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الصناعي؟

ب. ما مؤشرات مساهمة البنوك الإسلامية القطرية في تمويل القطاع الصناعي في قطر؟

ج. ما واقع تطور القطاع الصناعي في دولة قطر؟

د. ما سبل تعزيز التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي في قطر؟

1.2. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من خلال تعرضه لموضوع يهم المؤسسات المالية الإسلامية، ويتناسب مع الاقتصاد الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال الصناعة، وقد شهد القطاع الصناعي في دولة قطر تطوراً ملحوظاً خاصة في السنوات الأخيرة، والذي استدعى الحصول على المزيد من التمويل لدعم تطوره ونجاحه، حيث تعمل البنوك الإسلامية على توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل القطاع الصناعي، عبر صيغ وأساليب تستمد تصورها ودورها من خلال منهج رباني شامل وكامل والذي أصبح محور اهتمام المسلمين وغير المسلمين، مما يعود بالمنفعة على كل من المصرف، والمستثمر، والمجتمع.

1.3. أهداف الدراسة:

- بيان صيغ التمويل الإسلامية التي تقوم بها البنوك الإسلامية.
- تقديم مقاربة لبعض المؤشرات والأرقام التي تبين إسهام البنوك الإسلامية في عمليات التمويل.
- التعرف إلى واقع التطور في القطاع الصناعي في دولة قطر.
- دراسة إسهام البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الصناعي في قطر.
- بناء رؤية مستقبلة لتعزيز سبل التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي في قطر.

1.4. أسئلة الدراسة:

أ. ما صيغ التمويل الإسلامية التي تتبعها البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الصناعي؟

ب. ما مؤشرات مساهمة البنوك الإسلامية القطرية في تمويل القطاع الصناعي في قطر؟

ج. ما واقع تطور القطاع الصناعي في دولة قطر؟

د. ما سبل تعزيز التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي في قطر؟

1.5. فروض الدراسة:

- توجد خيارات وبدائل تمويلية متعددة تقدمها البنوك الإسلامي للقطاعه الصناعي.
- تسهم البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الصناعي في قطر.
- شهد القطاع الصناعي في قطر تطوراً ملحوظاً.
- يوجد عدد من السبل التي تعزز التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي في قطر.

1.6. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم اعتماد المناهج العلمية الآتية:

المنهج الوصفي: وذلك بوصف البنوك الإسلامية، والتمويل للقطاع الصناعي في قطر.

المنهج التحليلي: لتحليل واستنباط إسهام البنوك الإسلامية القطرية في تمويل القطاع الصناعي في قطر، حيث يتم تحليل البيانات والإحصاءات المتوفرة، وتحليل دراسة الحالة: بدراسة المقابلات التي يتم إجراؤها مع مديري التمويل في البنوك الإسلامية القطرية واستخلاص نتائج المقابلات وتقديم ما استخلص منها.

هذا وتعتمد الدراسة على البيانات والتقارير الصادرة عن البنوك الإسلامية في قطر، بالإضافة إلى ذلك تعتمد على البيانات المستخلصة من المقابلات مع مديري التمويل في البنوك الإسلامية القطرية.

1.7. تقسيم الدراسة:

وتحقيقا لهدف البحث قسم الباحث الدراسة لعدد من العناصر والمحاور على النحو الآتي:

- تعريف البنوك الإسلامية.

- التمويل الإسلامي.
- أداء البنوك الإسلامية في قطر.
- الاقتصاد القطري.
- القطاع الصناعي في قطر.
- التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- المنهجية والنتائج والخاتمة.

2. مفهوم البنوك الإسلامية:

يعرف البنك الإسلامي بأنه: "مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات المصرفية، والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية" (سحنون، 2003، ص96).

3. التمويل الإسلامي:

3.1. تعريف التمويل الإسلامي:

ويعرف التمويل الإسلامي بأنه "تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (البلتاجي، 2005، ص14)، كما يُعرف بأنه: "التمويل المباح هو تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها إلى شخص آخر ليتصرف فيها، ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعاً، مثل تمويل البيع بالمرابحة، والمضاربة، والمشاركة". (الفسقوس، 2010، ص181).

3.2. خصائص التمويل الإسلامي:

وللتمويل الإسلامي خصائص مميزة له عن غيره: أهمها الأساس الشرعي الذي ينطلق منه وهو يعني الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع مجالات عمله واستبعاده نظام الفائدة المصرفية؛ لأنها تقوم على الربا المحرم، كما أنّ التمويل الإسلامي يقوم على الاستثمارات الحقيقية بالاعتماد على صيغ مصرفية مثل المشاركة والمضاربة وأخرى ذات طابع استهلاكي مثل المرابحة، وتقوم التمويلات التي تقوم بها المصارف الإسلامية على أساس اجتماعي وأخلاقي لتحقيق القيم والأهداف التي بنيت على أساسها. (الهرش، 2018، ص149-150).

وتنعكس هذه الخصائص على طبيعة التمويلات التي تقدمها حيث يقوم المصرف بمراعاة الأولويات في

عمليات التمويل والاستثمار بحيث تكون للسلع والقطاعات الضرورية الأولوية في التمويل، فالمصارف الإسلامية تقوم بتجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى عمليات الاستثمار التي من شأنها أن تؤدي دورا بارزا في عدة اتجاهات تنموية تؤدي دورا فعالا في المجتمعات وخدمة الاقتصادات الوطنية والمشاريع التنموية. (الهرش، 2018، 150).

4. أداء البنوك الإسلامية في قطر:

يتكون القطاع المصرفي القطري من 7 مصارف تقليدية و4 مصارف إسلامية، وهي؛ مصرف قطر الإسلامي، وبنك قطر الدولي الإسلامي، ومصرف الريان، وبنك بروة، وفي عام 2012م تم فصل المعاملات المصرفية الإسلامية عن تلك التقليدية، وذلك لتوفير مجال متكافئ للمؤسسات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وباستثناء عامي 2017، 2018 يلاحظ انخفاض النمو في الموجودات في البنوك الإسلامية مقارنة بنظرائها التقليدية، فقد حققت البنوك الإسلامية أداءً جيداً في السنوات الأخيرة منذ عام 2012م (تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص56).

كما يظهر جلياً التطور الذي شهده قطاع المصارف الإسلامية في قطر في السنوات الأخيرة، حيث واصلت المصارف الإسلامية تقدمها الإيجابي لتتمكن من المنافسة ليس فقط على الصعيد المحلي، وإنما على الصعيد الدولي أيضاً.

ففي السنوات 2013-2018 نمت أصول المصارف الإسلامية في قطر بمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.7% لتصل أصولها في عام 2018 ما يقارب 345 مليار ﷼ قطري، كما نمت أرباحها بمعدل نمو سنوي مركب قدره 7.2%، حيث وصلت في عام 2018 ما يقارب 6.5 مليار ﷼، كما نمت الودائع لدى المصارف الإسلامية بمعدل نمو سنوي مركب قدره 7.2%، حيث وصلت ودائعها في عام 2018 ما يقارب 219 مليار ﷼ قطري، أما فيما يخص التمويل فقد نما بمعدل سنوي مركب قدره 9.2%، ووصلت في عام 2018 ما يقارب 214 مليار ﷼ قطري. (التقارير السنوية للبنوك الإسلامية، 2013-2018)

5. الاقتصاد القطري:

ليس خافٍ على أحد، التغيّرات الهائلة التي طرأت على الاقتصاد القطري خلال العقد الأوّل من الألفية الثالثة، حين أصبحت قطر أكبر مُصدِّر للغاز الطبيعي المُسال في العالم، وقد يكون اقتصاد قطر هو الأكثر جذبا للأنظار بين دول الخليج، بحسب الأرقام المُعلنة التي تمّ تسجيلها في نموّ الاقتصاد (مركز الخليج

لسياسات التنمية، 2020).

وقد شهدت قطر خلال السنوات العشرة الماضية نموًّا اقتصاديًّا قويًّا، ويعود الفضل أساسًا إلى قطاع الهيدروكربون الذي يمثل المصدر الأساسي للإيرادات المالية والصادرات في البلاد، وقد ذكر تقرير التنافسية العالمية الذي يصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD سنوياً في سويسرا أنّ قطر حققت المرتبة 10 من بين 63 دولة معظمها من الدول المتقدمة في عام 2019م، مقارنةً بالمرتبة 14 في عام 2018م، وقد شملت المحاور التي تبوأت فيها دولة قطر مراتب متقدمة في التقرير كلا من: محور الأداء الاقتصادي في المرتبة الثالثة، ومحور الكفاءة الحكومية في المرتبة الخامسة، ومحور كفاءة قطاع الأعمال في المرتبة العاشرة (IMD، 2019).

هذا ويرجع الأداء الاقتصادي القوي إلى عدة عوامل تتمثل في تدني معدل البطالة وارتفاع نسبة التكوين الرأسمالي الثابت، ونسبة الادخار المحلي، ونسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي، والمستوى العالي من الإنتاجية الكلية. بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتدني معدل التضخم (علي، 2020).

6. القطاع الصناعي في قطر:

خطت دولة قطر خلال فترة زمنية قصيرة خطوات واسعة في كافة مجالات الاقتصاد خاصة الصناعية منها إذ تمت الاستفادة من عائدات النفط بأفضل الطرق لإرساء قاعدة متينة للصناعات المرتبطة بالنفط والغاز والصناعات الأساسية الأخرى، وإنجاز بنية أساسية متطورة قادرة على خدمة الصناعات الوطنية والاستجابة لاحتياجاتها وتحدياتها المستقبلية، وقد حققت قطر أفضل معايير الجودة في الأداء وتخفيض الكلفة على قدم المساواة مع الصناعات المثيلة في الدول المتقدمة صناعياً، وقد جاء التحول الكبير في مسار التنمية الصناعية بعد صدور القانون رقم 1 لسنة 1980 بشأن التنظيم الصناعي الذي نص على تقديم الكثير من الحوافز للمستثمرين الوطنيين في المجال الصناعي (وزارة الخارجية القطرية، 2020).

وللقطاع الصناعي القطري أهمية كبيرة في التنمية، ويظهر الأثر التنموي للقطاع الصناعي في انعكاساته على معدلات النمو الاقتصادي وأثر ذلك في زيادات حصة الفرد من الناتج الحالي الإجمالي، والذي يعد من أهم مؤشرات التنمية، ويتكون القطاع الصناعي القطري من ثلاث مكونات وهي التعدين واستغلال المحاجر، والصناعة التحويلية، وإمداد الكهرباء والماء.

ويوضح الشكل (01) نسبة مساهمة القطاع الصناعي في كل من الناتج المحلي الاسمي والحقيقي، ففي عام 2013 بلغت مساهمة القطاع الصناعي في كل من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي بما نسبته

66%، وقد احتل قطاع التعدين والمحاجر المركز الأول يليه قطاع الصناعة التحويلية، ثم أخيراً قطاع المياه والكهرباء، أما في عام 2018 فقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاسمي 46%، ومساهمته في الناتج المحلي الحقيقي ما نسبته 60%.

الشكل (01): نسبة مساهمة القطاع الصناعي في كل من الناتج المحلي الاسمي والحقيقي (2013-2018)

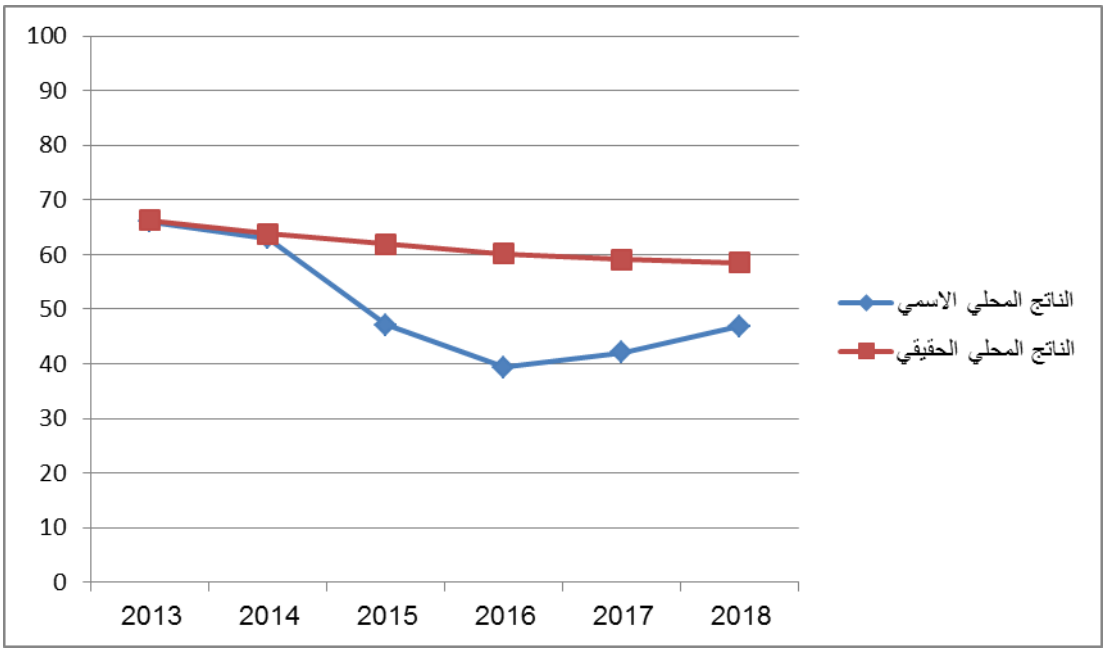

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية، جهاز التخطيط والإحصاء، 2018

6.1. التعدين واستغلال المحاجر:

شهد قطاع التعدين والمحاجر في عام 2013 نمواً حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 55.7%، وفي الأعوام 2014، 2015، 2016 ونتيجة للانخفاض في أسعار النفط العالمية فقد تراجعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 53.2%، 51.1%، 49.5%، وفي المقابل فقد انخفض الناتج المحلي الاسمي في 2015 بنسبة كبيرة لتنخفض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي من 52.5% في عام 2014 إلى 37.5 في عام 2015، وتابع انخفاضه بشكل كبير في عام 2016 ليصل إلى 29.7%، وفي عام 2017 استمر انخفاض الناتج المحلي الحقيقي لهذا القطاع بسبب الحصار الاقتصادي لتصل مساهمته في الناتج المحلي الحقيقي إلى 48.5%، أما في عام 2018 فقد استمر انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الحقيقي ويرجع ذلك إلى الوقف الاختياري واستراتيجية أوبك لخفض الإنتاج، وأشار التقرير الشهري لجهاز التخطيط والإحصاء القطري عن شهر ديسمبر/ 2019م، ارتفاع قطاع

التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 1.9%، مدفوعا بزيادة نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 2%. (انظر الجدول (01)

الجدول (01): الناتج المحلي الاسمي والحقيقي لقطاع التعدين واستغلال المحاجر 2013-2018 (مليون ريال قطري)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإسمي	403,031	394,190	221,041	163,984	195,981	256,986
النسبة المئوية	55.7	52.5	37.5	29.7	32.3	36.9
الناتج المحلي الحقيقي	403,031	400,486	398,083	394,461	391,610	390,362
النسبة المئوية	55.7	53.2	51.1	49.5	48.5	47.6

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية، جهاز التخطيط والإحصاء، 2018

ويوضح الجدول (02) أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع التعدين واستغلال المحاجر، فعلى الرغم من عدم زيادة عدد المنشآت والعاملين بشكل كبير، إلا أن إنتاجية الفرد زادت من 3684 مليون ريال قطري في عام 2013 إلى 9314 مليون ريال قطري في عام 2018، كما زاد نصيب العامل من القيمة المضافة إلى 8274 مليون ريال قطري في عام 2018.

الجدول (02): أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع التعدين واستغلال المحاجر 2013-2018 (مليون ريال قطري)

	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	إنتاجية الفرد	نصيب العامل من القيمة المضافة
2013	90	40809	441382	399536	3684	2954
2014	99	46764	433831	393782	9277	8420
2015	116	41842	252478	220952	6034	5280
2016	105	37933	191214	162388	5040	4280
2017	109	36137	230350	198382	6374	5489

2018	98	35280	328616	291922	9314	8274

المصدر: التقارير السنوية لمصرف قطر المركزي، 2013- 2018؛ المجموعات الإحصائية السنوية، جهاز التخطيط والإحصاء، 2013-2018

6.2. الصناعات التحويلية:

شهدت السنوات السبع الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الصناعات التحويلية من حيث عدد المنشآت، ومن حيث قيمة الانتاج، ويأتي هذا تماشياً مع رؤية 2030 واستراتيجية الدولة في مجال الصناعة التحويلية، وخططها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بتنويع مصادر الدخل، وزيادة جاذبية الاقتصاد القطري للاستثمارات المحلية والأجنبية. ويوضح الجدول (03) زيادة 795 منشأة في عام 2018 عنها في عام 2013، ويقابل ذلك زيادة في عدد العاملين تصل إلى 33594 عاملاً.

الجدول (03): أهم المؤشرات الاقتصادية للصناعة التحويلية في قطر 2013-2018 (مليون ريال قطري)

	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	إنتاجية الفرد	نصيب العامل من القيمة المضافة
2013	2404	87945	128456	72599	821	825
2014	2388	94450	129416	72266	1370	765
2015	3263	118870	103061	52374	867	440
2016	3387	118813	97610	47653	821	401
2017	3440	123147	113808	46386	924	421
2018	3199	121539	134194	49801	2937	2107

المصدر: المجموعات السنوية الإحصائية، جهاز التخطيط والإحصاء، 2013-2018؛ وزارة الطاقة والصناعة القطرية.

كما شهد 2013 زيادة قيمة الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية فبلغت 128 مليار ريال، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 10.2%، واستمر هذا النمو في عام 2014 مع المحافظة على المساهمة في الناتج المحلي الحقيقي والاسمي، وفي عام 2015 حقق الناتج المحلي الاسمي لهذا القطاع تراجعاً كبيراً، أما الناتج المحلي الحقيقي فقد شهد نمواً ليصل إلى 80.2 مليار ريال، وقد حافظ على هذا النمو في عام 2016 بينما تراجع الناتج المحلي الاسمي إلى 46.8 مليار ريال، وشهد عامي 2017، 2018 نمواً في كل من الناتج المحلي الاسمي والحقيقي. انظر جدول (04).

الجدول (04): الناتج المحلي الاسمي والحقيقي لقطاع الصناعة التحويلية 2013-2018 (مليون ريال **قطري)**

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإسمي	73,820	76,133	52,489	46,814	52,785	64,107
النسبة المئوية	10.2	10.1	8.9	8.5	8.7	9.2
الناتج المحلي الحقيقي	73,820	76,888	80,270	80,628	81,435	86,397
النسبة المئوية	10.2	10.2	10.3	10.1	10.1	10.5

المصدر: المجموعة السنوية الإحصائية، جهاز التخطيط والإحصاء، 2018

6.3. إمداد الكهرباء والمياه

يشتمل هذا القطاع على إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، وإمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها، وتشير المؤشرات الاقتصادية لهذا القطاع إلى النمو في قيمة الإنتاج (انظر الجدول (05) حيث بلغت في عام 2018 ما يقارب 21 مليار ريال، مقارنة ب14.8 مليار ريال في عام 2013، وفي الأعوام 2013-2018 بلغت الزيادة في عدد المنشآت لهذا القطاع 20 منشأة، بينما زاد عدد العاملين 2943 عاملاً.

الجدول (05): أهم المؤشرات الاقتصادية لقطاع إمداد الكهرباء والمياه 2013-2018 (مليون ريال **قطري)**

	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة	إنتاجية الفرد	نصيب العامل من القيمة المضافة
2013	17	4936	14794	3946	3130	835
2014	17	5057	14432	3783	3433	937
2015	29	6427	15712	3104	3409	724
2016	34	6756	18243	6169	3872	1424
2017	34	7385	20588	6382	4649	1561
2018	37	7879	21046	5349	2671	678

المصدر: المجموعات السنوية الإحصائية، جهاز التخطيط والإحصاء، 2013-2018

ويشير الجدول (06) أن قطاع الكهرباء والماء قد شهد في عامي 2013، 2014 ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة كل من الناتج المحلي الاسمي والحقيقي، أما في عامي 2015 فقد كان الارتفاع بوتيرة منخفضة، وفي عامي 2016، 2017 فقد شهد هذا القطاع ارتفاعاً ملحوظاً في الناتج المحلي الإسمي، ومع ارتفاع متباطئ في الناتج المحلي الحقيقي، وفي عام 2018 انخفض كل من الناتج المحلي الاسمي والحقيقي.

الجدول (06): الناتج المحلي الاسمي والحقيقي لقطاع إمداد الكهرباء والمياه 2013-2018 (مليون ريال **قطري)**

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإسمي	2,994	3,290	3,950	5,979	6,161	5,798
النسبة المئوية (الاسمي)	0.4	0.4	0.7	1.1	1.0	0.8
الناتج المحلي الحقيقي	2,994	3,326	3,566	3,713	3,745	3,374
النسبة المئوية (الحقيقي)	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	0.4

المصدر: المجموعة السنوية الإحصائية، جهاز التخطيط والإحصاء، 2018

7. التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى:

يوضح الجدول (07) حجم التمويلات الممنوحة للقطاعات المختلفة من البنوك الإسلامية في الفترة (2013-2018)، ويمكن ملاحظة أن القطاع الصناعي نما بمعدل سنوي مركب بلغ 10%، وقد كانت أكبر معدل نمو في عام 2018، حيث نما بمعدل 38.8% عنه في عام 2017، والذي يشير إلى زيادة مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة.

الجدول (07): تمويلات البنوك الإسلامية 2013-2018م حسب القطاعات (ألف ريال **قطري)**

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	النمو المركب
حكومة وشبه حكومة	38,381,978	48,332,480	46,272,544	49,099,341	61,068,184	54,671,470	%6.1
مؤسسات مالية غير مصرفية	4,151,740	9,285,976	12,874,878	11,184,245	9,951,690	7,980,674	%11.5
صناعة	5,338,363	4,353,964	8,192,988	8,501,537	6,818,235	9,461,897	%10

تجارة	9,837,290	11,918,820	22,418,842	25,121,508	28,668,166	30,078,202	%20.5
خدمات	8,231,948	19,505,847	21,822,559	25,097,054	19,925,876	17,863,175	%13.8
مقاولات	3,610,208	4,531,057	7,357,543	7,104,423	10,712,226	10,920,061	%20.3
عقارات	27,063,804	42,908,012	55,417,465	57,893,278	59,192,020	64,158,387	%15.5
شخصي	19,418,166	28,211,150	35,629,784	46,491,086	49,241,980	52,600,173	%18
أخرى	3,801,722	6,349,654	5,626,367	3,754,413	2,146,080	2,150,411	%9-

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الإسلامية القطرية (2013-2018)

كما يوضح الشكل الآتي (02) توزيع التمويلات حسب القطاع بشكل أوضح، حيث يظهر أنه على الرغم من زيادة مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الصناعي، إلا أن هذا القطاع ما زال محدوداً مقارنة بالقطاعات الأخرى، خاصة القطاع الحكومي، العقاري، والقطاع الشخصي، التجاري، والخدمات.

شكل (02): تمويلات البنوك الإسلامية 2013-2018 حسب القطاع (ألف ريال قطري)

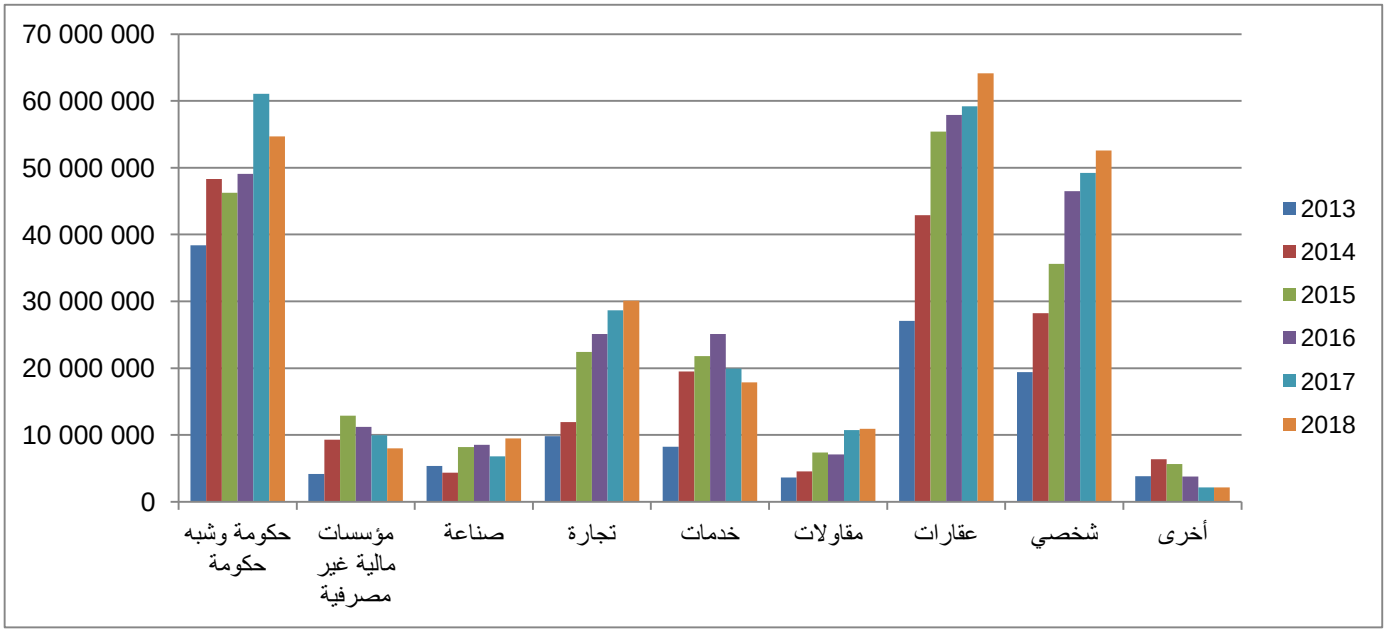

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الإسلامية القطرية

8. المنهجية المتبعة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستخدام المقابلات شبه المنظمة، مع الاعتماد على البيانات والتقارير التي تصدرها البنوك الإسلامية، وقد كان المجتمع المستهدف في هذه الدراسة خبراء في مجال التمويل الإسلامي، والمصرفية الإسلامية، وقد تم اختيار المشاركين بأخذ عينات عمدية، أي أنه تم اختيارهم؛ لأن لديهم منظور دقيق وفريد حول موضوع الدراسة، ويعتبرون مصادر معلومات جيدة للدراسة، وكان حجم عينة الدراسة ثمانية خبراء للمشاركة في مقابلات الدراسة، وهو حجم كافٍ لتحقيق الأهداف، وقد تكونت أسئلة المقابلة

من خمسة عشر سؤالاً اتسمت جميعها بأنها أسئلة مفتوحة للحصول على أكبر قدر من المعلومات.

وقد تم جمع البيانات من خلال طريقة المقابلات شبه المنظمة، والتي كانت عن طريق المكالمة بالهاتف، أو التواصل عبر الإيميل نظراً للإجراءات الاحترازية والتدابير الصحية التي فرضتها الحكومة بسبب فيروس كورونا (كوفيد 19)، وقد تم الاتصال بكل شخص تمت مقابلته عبر الهاتف لترتيب موعد المقابلة، وقد أجرى الباحث بنفسه المقابلات المعمقة مع المشاركين، حيث استمرت المقابلات التي تمت عبر الهاتف 40 دقيقة كحد أقصى، واستخدمت العشر دقائق الأولى لشرح أهداف المقابلة، وتوضيح الأسئلة، وكان هذا ضروريًا لتعزيز فهم الخبراء للأسئلة، وقد تم تسجيل صوتي لجميع المقابلات، أما المقابلات التي أرسلت عبر الإيميل فقد أجرى الباحث بنفسه مكالمات هاتفية للخبراء للشرح وتوضيح الأسئلة قبل الحصول على الإجابات عبر الإيميل.

في نهاية المقابلات تم ترميز جميع البيانات التي تم جمعها في وقت لاحق، بالإضافة إلى الملاحظات التي تم تدوينها خلال المقابلة، ومن ثم تحليل البيانات النوعية التي تم جمعها بشكل موضوعي، وقد تم استخدام طريقة تحليل المحتوى للمقابلات وتحليلها وأخيرًا الخروج بالنتائج.

9. النتائج:

يعرض هذا القسم النتائج والتحليلات الإجمالية للبيانات النوعية التي تم جمعها من المقابلات، للتعرف إلى دور البنوك الإسلامية في التمويل الإسلامي في قطر، وينقسم القسم إلى فرعين، الأول يركز على البيانات الخاصة بالمشاركين بالمقابلات، أما الفرع الثاني فيتناول البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلات.

9.1. نبذة عن الخبراء:

يوضح جدول (08) الخبراء الذين تمت مقابلتهم، حيث يقدم الجدول معلومات عن المسمى الوظيفي لهم، ومكان العمل، وقد تسمية المشاركين السبعة باسم الخبير 1 (خ1)، الخبير 2 (خ2)، والخبير 3 (خ3)... والخبير 7 (خ7).

الجدول رقم (08): نبذة عن الخبراء

الخبير	المنصب/ الوظيفة	المؤسسة التي يعمل بها
خ1	مدير تمويل الشركات	مصرف قطر الإسلامي
خ2	مساعد المدير العام لقطاع الشركات	مصرف قطر الإسلامي
خ3	مدير تمويل الشركات	بنك قطر الدولي الإسلامي
خ4	مسؤول تمويل شركات	مصرف الريان

خ5	مسؤول التمويل	مصرف الريان
خ6	مدير المعاملات المصرفية	بنك بروة
خ7	مسؤول تمويل الشركات	بنك بروة
خ8	مسؤول اول	بنك قطر للتنمية

المصدر: من إعداد الباحث

يلاحظ من خلال جدول (08) أن الخبراء لديهم خلفية متخصصة في تمويل الشركات، والقطاع الصناعي، وهذه التخصصات هي مصدر جيد للمعلومات المطلوبة.

9.2. الموضوعات الرئيسية وأسئلة المقابلة

بعد تحليل نصوص المقابلات بشكل موضوعي، تم تصنيف الأسئلة إلى خمسة محاور رئيسة هي: نظرة عامة على تمويل القطاع الصناعي، صيغ تمويل القطاع الصناعي، العوامل المؤثرة في تمويل القطاع الصناعي، التحديات، المقترحات، انظر الجدول (09) حيث يوضح الموضوعات والأسئلة:

الجدول رقم (09): الموضوعات الرئيسية وأسئلة المقابلة

الموضوعات الرئيسية	أسئلة المقابلة
نظرة عامة على تمويل القطاع الصناعي	هل هناك إستراتيجية واضحة فيما يخص تمويل القطاع الصناعي في مصرفكم؟ ما أشكال التمويل للقطاع الصناعي في مصرفكم؟ ما مدى قناعة الناس بالفرق بين أسلوب التمويل الإسلامي وتمويلات البنوك التقليدية؟ هل تتقيدون بالمعايير الشرعية التي تصدر من أيوفي مثلا؟ ما أكثر القطاعات الصناعية تمويلاً في مصرفكم، وما أقلها تمويلاً؟
صيغ تمويل القطاع الصناعي.	ما الخطوات التي يتبعها المصرف في تمويل القطاع الصناعي بصيغة المرابحة؟ ما مزايا ومصاعب تمويل القطاع الصناعي بصيغة المرابحة من وجهة نظر مصرفكم؟ ما الخطوات التي يتبعها المصرف في تمويل القطاع الصناعي بصيغة المشاركة؟ وما مزايا ومصاعب تمويل القطاع الصناعي بصيغة المشاركة من وجهة نظر مصرفكم؟ ما الخطوات التي يتبعها المصرف في تمويل القطاع الصناعي بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك؟ وما مزايا ومصاعب تمويل القطاع الصناعي بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك من وجهة نظر مصرفكم؟ ما الخطوات التي يتبعها المصرف في تمويل القطاع الصناعي بصيغة الاستصناع؟ ما مزايا ومصاعب تمويل القطاع الصناعي بصيغة الاستصناع من وجهة نظر مصرفكم؟
العوامل المؤثرة في تمويل القطاع الصناعي	ما العوامل التي تؤثر في حجم التمويل للقطاع الصناعي في مصرفكم؟ كيف تساهم السياسات التمويلية المتبعة في مصرفكم في تعزيز تمويل القطاع الصناعي؟

	ما دور حكومة قطر في دعم المصارف الإسلامية لتطوير تمويل القطاع الصناعي؟
التحديات	ما التحديات التي تعيق تمويل القطاع الصناعي في مصرفكم؟ ما العوائق الخاصة بالبنوك الإسلامية فيما يتعلق بالبنوك المركزية وتتمنوا أن تزول؟
المقترحات	ما مقترحاتكم لتطوير التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي في قطر؟

9.3.

9.4. نتائج البيانات وتحليلها:

9.3.1 . نظرة عامة على تمويل القطاع الصناعي:

أشار الخبراء الثمانية إلى أن البنوك الإسلامية أولت القطاع الصناعي أهمية بالغة، وأسهمت إسهاماً أساسياً في تطويره والاهتمام بمتطلباته، وفيما يخص بوجود استراتيجية خاصة لتمويل القطاع الصناعي فأشار الخبراء إلى أن هناك استراتيجية للتمويل بشكل عام إلا أن التمويل الصناعي يخضع لمحددات أخرى بعضها مرتبط بقوانين وتعليمات وأنظمة البنك المركزي والآخر يخص المؤسسة، وفي بعض البنوك الإسلامية فإن استراتيجية تمويل القطاع الصناعي غير واضحة، وإن تمويل المشروعات الصناعية يتم تحت برنامج الضمين، الموقع مع بنك قطر للتنمية، وأشاد خبراء بدور مصرف قطر المركزي في دعم القطاع الصناعي، وعبر عن ذلك الخبير (خ3) بقوله: "كل المحددات التي يفرضها مصرف قطر المركزي تكون لصالح البنك والعميل معاً، وأي قيود تفرضها تكون لتقليل المخاطر".

ويتركز تمويل القطاع الصناعي في البنوك الإسلامية على تمويل المواد الخام، تمويل شراء المعدات الإضافية، تمويل مصاريف تشغيلية، وأشكال التمويل من حيث المدة الزمنية، منه طويل الأجل وآخر قصير الأجل، يبدأ من مرحلة بناء المصنع حتى البدء بالتصنيع، بالإضافة إلى ذلك هناك تمويلات لرأس المال العامل، كما أنّ هناك تمويلات لعقود لبعض المصانع خاصة الحكومية، وذلك كدعم إضافي.

وفيما يخص بقناعة العملاء بالتمويل الإسلامي بشكل عام فأشار الخبراء إلى وجود قناعة كبيرة لدى العملاء بالتمويل الإسلامي خاصة فيمن يبحث عن الناحية الشرعية للتمويل، ويظهر ذلك في عدد العملاء المتزايد في البنوك الإسلامية، وجدير بالذكر أن لكل بنك إسلامي هيئة رقابة شرعية يلتزم البنك بقرارتها، كما أن عمل البنوك الإسلامية يتم في ضوء الخطوط العامة للأيوفي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) إلا أن هذه القرارات غير ملزمة لها.

9.3.2 صيغ تمويل القطاع الصناعي:

تتنوع صيغ تمويل القطاع الصناعي في البنوك الإسلامية، وبالرجوع إلى التقارير السنوية للبنوك الإسلامية فإن التمويل بالمرابحة يحتل المركز الأول بنسبة 59% من تمويل القطاع الصناعي في السنوات (2013-2018) يليه التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 26%، ثم التمويل بالاستصناع بنسبة 9%، وأخيراً ما نسبته 6% بصيغ تمويل أخرى. انظر الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03): صيغ تمويل القطاع الصناعي في البنوك الإسلامية (2013-2018)

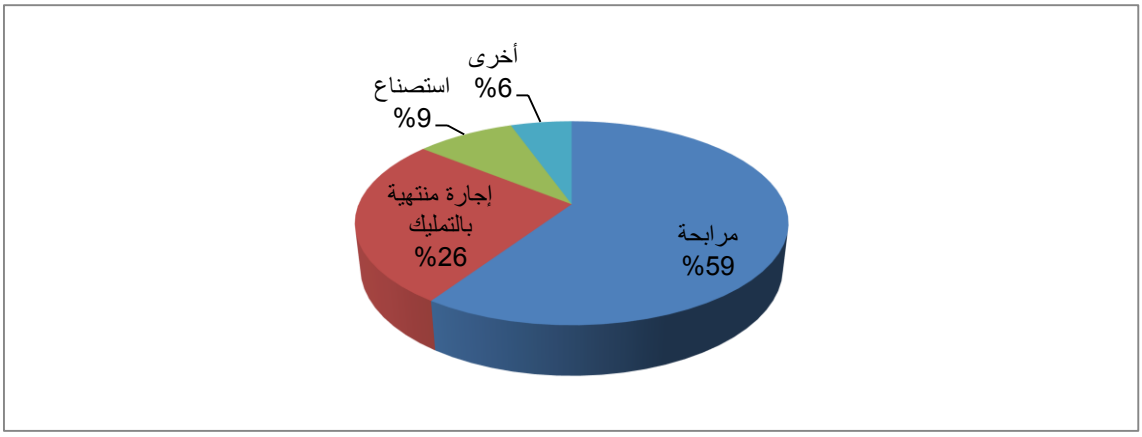

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الإسلامية (2013-2018)

أ- التمويل بالمرابحة:

أشار الخبراء إلى أن التمويل بصيغة المرابحة المصرفية من أكثر صيغ التمويل المتعمدة في البنوك الإسلامية سواءً للتمويل بشكل عام، أو تمويل القطاع الصناعي، وتبدأ هذه الصيغة بطلب العميل لتسهيلات ائتمانية وبعد دراسة العميل ومنحه التسهيلات المطلوبة يقوم العميل بإحضار فاتورة عرض من الجهة التي يريد التعامل معها ومن ثم يقوم البنك بشراء المعدات المحلية ومن ثم إبرام عقد البيع بالأقساط مع العميل المتموّل (طالب التمويل)، وفي حالة كانت المواد المطلوب شرائها خارج الدولة فيتم تمويل العميل مرابحة سلع ومعادن – تورق– حيث يقوم العميل بعدها بتحويل المال للمورد بطريقته الخاصة.

وذكروا أنّ من مزايا التمويل بالمرابحة أن التمويل يُصرف في الاتجاه الذي طُلب من أجله، ووجود خيار الشرط للبنوك، كما تتميز هذه الصيغة بالسهولة والوضوح، والمرونة في تمويل رأس المال العامل، والمعدات.

ومن المصاعب التي ذكرها الخبراء: ضرورة المعاينة واحتمالية وجود خلل أو عيب في البضاعة، وكذلك موضوع التمييز في البضائع وبعد الصعوبات الخاصة بالمبيع نفسه، إضافة إلى الجهل أو عدم الوعي بالعقود

وتفاصيل المبيع والشروط الفقهية في عقود المرابحة، وكذلك التصرف في المبيع قبل استكمال التملك، سواء من المشتري أو البائع الأول (الأصلي) وهنالك كذلك التحايل بين المشتري والبائع الأصلي، كما أن تثبيت معدل الربح خلال مدة التمويل قد يعرض البنك لمخاطر عديدة في حالة تغير المعدل.

ب- التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك:

بيّن الخبراء أن التمويل بصيغة الاجارة المنتهية بالتمليك يعتمد حسب الغرض من التمويل فإذا كان الغرض من التمويل شراء آلات من السوق المحلية فيتم عقد الإجارة على تلك الآلات، وفي حال كان العميل يرغب في توفير سيولة نقدية ممكن تمويله من خلال الإجارة على معدات مملوكة له بالمصنع.

وأشاروا إلى أن من مزايا الإجارة بقاء ملكية العقار لصالح البنك أو رهنه، وكذلك إمكانية تغيير الأجرة والمدة والأقساط وكذلك نسبة الربح أو قيمة الإيجار، أما الصعوبات التي ذكروها أن تسجيل الأصول واستهلاكاتها حيث لا تتناسب مع طبيعة عقد الإجارة، وكذلك إيجار المؤجّر، وموضوع الصيانة والتأمين وتقييم سعر السوق في حالة البيع.

ج- التمويل بالاستصناع:

تقوم البنوك عادة بتمويل الاستصناع لإنشاء المباني للمصانع، ويتم البدء بعرض مناقصة لإنشاء المصنع في السوق، ويتقدم لها عدد من المقاولين، ويقع الاختيار على العطاء الأفضل والأقل سعرًا؛ لمصلحة العميل والبنك، ويتم توقيع عقدين بين أطراف ثلاثة؛ أي عقد ما بين البنك والمقاول، اسمه عقد مقاولة، وعقد ما بين البنك والعميل اسمه استصناع، وبالتالي يبدأ البنك بالدفع للمقاول دفعات شهرية أو حسب الاتفاق مقابل إنشاء العقار، وفي نهاية الإنشاء يتم تسليم المصنع للعميل، ويتم تقييده بالكامل مديونية الاستصناع، ويتم الإنشاء تحت إشراف الإدارة الهندسية بالبنك للاطمئنان لسير الأعمال حسب ما هو مخطط لها.

وأوضح الخبراء أن من مزايا التمويل بالاستصناع، أنه يناسب تمويلات الأعمال بجميع أشكالها، كما أنه صيغة ملائمة للعملاء قليلي الخبرة، أما بخصوص المصاعب فذكروا منها تحمّل جميع مخاطر المقاول للبنك، والعلاقة الثلاثية للمتابعة، وصعوبة الالتزام في جدول فترات التدفقات النقدية للمقاول أو المصنع المنفذ مقارنة بجدول وفترات التنفيذ، مما يوثر على احتساب الأرباح ويتم معالجتها من خلال ملاحق عقود الاستصناع.

9.3.3 العوامل التي تؤثر في حجم تمويل القطاع الصناعي:

أشار الخبراء إلى عدد من العوامل التي تؤثر في حجم تمويل القطاع الصناعي في البنوك الإسلامية، وهي كما يأتي:

أ. العوامل السوقية ومدى احتياج السوق، وتشبعه.

ب. اعتبار القطاع الصناعي ذي نوعية خاصة ومخاطر متوسطة إلى كبيرة، وبهامش ربح منخفض.

ج. قدرة العميل (المصنع) على تخطي السوق المحلي والاتجاه الى التصدير خارج الدولة.

د. تخصيص نسب تتوافق مع التعليمات الرقابية والإشرافية الصادرة عن المصرف المركزي؛ وذلك لتلافي تركز المخاطر لقطاع معين.

هـ. توفر السيولة، ورأس المال العامل، والاحتياطيات، والديون المشكوك بها، والتحصيلات، وسعر التكلفة (الاقراض و الاقتراض).

و. توجه الدولة لدعم التمويل الصناعي والتي منها توفير أراض في مناطق صناعية مهيئة الظروف، وتوفير الدعم المالي من خلال برنامج الضمين، لتمويل المشروعات الناشئة، ومن خلال التسهيلات الممنوحة من قبل جميع الجهات.

ز. السياسات التمويلية المصرفية من خلال تمويل المصانع الجديدة والشركات الصغيرة، وخلق صناعات جديدة لتوفير احتياجات السوق القطرية وخلق فرص عمل.

9.3.4 تحديات تمويل القطاع الصناعي:

أشار الخبراء إلى عدد من التحديات التي تعيق تطوير تمويل القطاع الصناعي في البنوك الإسلامية، وهي:

أ. أن معظم المشروعات الصناعية جديدة و ناشئة.

ب. تحديات السوق و المنافسة الكبيرة.

ج. طول الدورة الصناعية مقارنة بالقطاعات الأخرى الأقل مدة والأكثر ربحية مما يقود بعض البنوك إلى عدم رفع حجم المحافظ الصناعية والتركيز على القطاعات الأخرى.

د. عدم وجود قوانين وتعليمات خاصة تنظم أعمال البنوك الاسلامية دون ربطها بالبنوك التقليدية

هـ. التركيز على الضمانات العينية أكثر من التركيز على قوة مصادر السداد.

و. هوامش الربحية المنخفضة، ونوعية التعامل مع القطاع الصناعي.

ز. وجود سقف ائتماني للعميل في البنك المركزي في قطر بينما يكون ذلك في بعض البنوك المركزية من خلال نسبة من حقوق الملكية ورأس المال لكل بنك.

ح. قلة الخبرة من قِبل معظم العملاء.

ط. عدم وجود دراسات، وبنية تحتية، وشركات تؤدي دور المقيّم والمقدّر والمتابع والمحاسب للمشاريع.

ي. المساواة بين البنك التقليدي والإسلامي في موضوع السقوف والأرباح والغرامات.

9.3.5 مقترحات تطوير تمويل القطاع الصناعي:

قدم الخبراء عدداً من المقترحات التي من شأنها تطوير تمويل البنوك الإسلامية للقطاع الصناعي، وفيما يأتي عدد منها:

اقترح الخبير (خ1): "تقديم دعم مباشر من خلال تعهد المؤسسات بشراء كافة منتجات المصانع المحلية أولاً قبل المصانع الأجنبية.

كما اقترح "العمل على تخفيف تكاليف الانتاج، وتقديم الدعم الفني المدروس لأصحاب المصانع، وعدم منح ترخيص صناعي إلا للمشروع ذو الجدوى الاقتصادية العالية".

واقترح الخبير (خ2) " تحرير سقف العميل الواحد وتعديل فترات السداد لتكون على فترات أطول، وخلق أطر قانونية لرهن المعدات الصناعية".

وأشار الخبير (خ3) أنه يجب إنشاء وحدة متخصصة بتمويل القطاع الصناعي تقوم بدراسة الجدوى، ليتمكن البنك من التوسع في التمويل الصناعي بشكل مدروس وواقعي.

واقترح الخبير (خ4)، "إتاحة المجال للبنوك الإسلامية بالتحرك بسهولة وحرية أكثر في مجال القطاع الصناعي، وعدم التدخل في المنتجات في حال تمت الموافقة عليها من إدارة البنك والهيئة الشرعية".

واقترح الخبير (خ5) "أن يتم تبني الموضوع من قبل الدولة، والتنسيق مع جميع الجهات المختصة بالموضوع، ومن هنا يأتي دور البنوك الإسلامية متمثلة في الهيئات الشرعية والإدارة التنفيذية لترجمة هذه الرؤية وإيجاد الحلول البنكية مع تذليل العقبات التي تواجه التمويل الإسلامي".

وقال الخبير (خ6) "إن "تمويل القطاع الصناعي من قبل البنوك الإسلامية يشهد تطوراً ملحوظاً، واقترح وضع قوانين وتشريعات خاصة بالقطاع الصناعي مع وجود آليات وسياسات تحمي المصارف والعميل معاً مع خلق برامج ومنتجات جديدة لتمويل القطاع الصناعي".

اقترح الخبير (خ7) "بإنشاء بنوك صناعية متخصصة، أو إنشاء أقسام متخصصة في البنوك الإسلامية خاصة بالتمويل الصناعي كما هو الحال بالأقسام التي تقوم بالتمويل التجاري، العقاري، مع إيجاد تنوع في المنتجات البنكية وتطوير عقود التمويل التي تخدم القطاع الصناعي".

واقترح الخبير (خ8) "إنشاء مجلس للتمويل الاسلامي مع مبادرات لدعم القطاعات الحيوية والتي لديها تأثير (غير ربحي) مهم سواء الاكتفاء الذاتي أو/ و الأمن الغذائي أو/ والصناعات الحيوية الطبية".

10. خاتمة:

وتتضمن النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

10.1. النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يحظى تمويل القطاع الصناعي باهتمام الدولة في قطر بشكل كبير؛ ويظهر ذلك من خلال توفير أراض في مناطق صناعية مهيئة الظروف، وتوفير الدعم المالي من خلال برنامج الضمين، لتمويل المشروعات الناشئة، ومن خلال التسهيلات الممنوحة من قبل جميع الجهات.
- وقد ساهمت البنوك الإسلامية في قطر بتمويل القطاع الصناعي، إلا أن هذه المساهمة ما زالت محدودة.
- إن التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي يركز أساساً على تمويل المواد الخام، والمعدات والآلات.
- تتنوع صيغ التمويل للقطاع الصناعي، وتمثل صيغة التمويل بالمرابحة النسبة الأكبر من هذا التمويل تليه التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك، ويليه التمويل بالاستصناع.
- من العوامل التي تؤثر في حجم تمويل القطاع الصناعي العوامل السوقية، وتوفر السيولة، ودعم الدولة للقطاع الصناعي، والسياسات التمويلية المصرفية، إضافة إلى المخاطر المحتملة.
- يعاني تمويل القطاع الصناعي في البنوك الإسلامية في قطر من عدد من الصعوبات والتي منها طول الدورة الصناعية، وتحديات السوق والمنافسة الشديدة، هوامش الربحية المنخفضة، والتركيز على الضمانات العينية أكثر من التركيز على قوة مصادر السداد.

10.2. التوصيات:

وقد أوصت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

- إنشاء وحدة متخصصة بتمويل القطاع الصناعي في البنوك الإسلامية كما هو الحال بالأقسام التي تقوم بالتمويل التجاري والعقاري.
- إيجاد تنوع في المنتجات البنكية وتطوير عقود التمويل التي تخدم القطاع الصناعي.
- وضع آليات وسياسات تحمي البنوك والعميل على حد سواء، وخلق برامج جديدة لتمويل القطاع الصناعي.
- إنشاء مجلس للتمويل الإسلامي مع مبادرات لدعم القطاعات الصناعية الحيوية، وتحرير سقف العميل الواحد وتعديل فترات السداد لتكون على فترات أطول، وخلق أطر قانونية لرهن المعدات الصناعية.

11. المراجع:

1) البلتاجي، محمد، "صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك" ، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 29-31 مايو 2005، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2005.

2) تقرير الاستقرار المالي، مصرف قطر المركزي، 2018.

3) تقرير شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، التمويل الإسلامي في دولة قطر، سلسلة إصدارات شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، 2017.

4) جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر، رؤية قطر الوطنية 2030

5) https://www.psa.gov.qa/ar/qnv1/pages/default.aspx [02.12.2019]

6) سحنون، محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزائر: بهاء الدين للنشر، 2003م.

7) صحيفة الشرق الاقتصادي، "قطر أرست بنية قادرة على خدمة الصناعات الوطنية"، 6 ديسمبر 2017 .

8) علي، بهزار، توظيف المؤشرات في القطاع الإنتاجي، جريدة الشرق، https://al-sharq.com/opinion/04/08/2019 [15.02.2020]

9) عمر القضاه، صناعيون ورجال أعمال لـ«لوسيل»: القطاع الصناعي يحتاج اهتماما أكبر لدعم النمو https://lusailnews.net/article/_/miscullaneous/25/11/2018 [07.09.2019]

10) عوض، عزمي، "دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي وتركزات استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية"، مجلة بيت المشورة، ع. 6 (2017): 69-109.

11) الفسقوس، فؤاد،" البنوك الإسلامية"، ط1، الأردن: دار كنوز المعرفة، 2010.

12) مركز الخليج لسياسات التنمية، نظرة عامة على الاقتصاد: الغاز هو الأساس http://gulfpolicies.com/ [10.02.2020]

13) الهرش، أحمد فايز، الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية وأثرها على عملية التمويل، مجلة دراسات، 146-160، يناير-2018.

14) وزارة الخارجية القطرية، الصناعة https://www.mofa.gov.qa/ [15.02.2020].

15) IMD World Competitiveness ranking, 2019